

اقتصاد

فوق الطاولة

دمشق - بغداد: قفل باب مفتاح

علي محمود هاشم

هل حقا سيمكن للجغرافيتين السورية والعراقية أن تلتقيا مجدداً؟
قبل ٤ سنوات، لم يكن لهذا السؤال من إجابة يقينية، حينها، كان الصعود الجارف للخراط الجديدة غرب آسيا قاب قوسين أو أدنى من تطويع حدود «الشرق الأوسط الكبير».
آنذاك، وفي غمرة الشرق الغربي شرق سورية، كانت أطلال الإمبراطوريات الأوربية القديمة على أهبة الاستعداد للمضي في تمديد صلاحياتها التاريخية لقرن آخر، عبر ارتقائها الجماعي بدولة داعش، الوظيفية كجسر بري يصل مناطق نفوذها في الخليج العربي بحدودها التركية شمالاً وجنوباً، ليقطع -تلقائياً- أنفاس منافسيها شرقاً وغرباً.
كان الأمر -في أحد أوجهه- بمثابة استدراك دموي لما شهدته العلاقات التجارية السورية العراقية من تطور مستقل خلال العامين اللذين سبقا الحرب على سورية وذهاب البلدين للالتفاف على تاريخ طويل من تابو التواصل الجغرافي بينهما، وهذا الأخير لا يمكن للفرد تصور قيامه بمعزل عن هيئته المباشرة.
ليس القطع الجغرافي السوري العراقي شغفا غريباً طارئاً، إذ إن تلاقيهما البري الذي يشكل مقطعا حيويًا من منظومة تجارية قارية أوسع، حشر الإستراتيجيات الغربية خلال القرون الماضية في أحد خيارين: إما هيمنة صارمة برزت جليا عبر توازع المصالح التجارية بين دول الانتداب البريطاني والفرنسي على سورية والعراق، وإلا إفقاصها نهائيًا لجغرافيتهما من طرق التجارة العالمية عبر اصطافع ألوان شتى من عداوتهما.. كما جرت العادة إبان استقلالهما.

الخيار الثاني ليس نكاية محضة، إذ إن استبعاد الجغرافيا السورية والعراقية غير المسطر عليها من الفضاء التجاري شرق المتوسط، رغم كونها أحد أهم أعمده، هو خيار «الممكن» لتمديد صلاحية طرق تجارية أخرى قائمة جنوباً عند أعالي البحار وممرات مائية لا تزال في قبضة الغرب منذ اكتشاف رأس الرجاء الصالح وحفر قناة السويس.
وفق ذلك، يمكن النظر إلى الجغرافيا السورية العراقية كيوّرة صراع تجاري تاريخي بين ممالك البحار التقليدية وممالك البر التواقفة لاستعادة حضورها العالمي.. ضمن هذا المعترك، قد تكفي نظرة خرائطية سريعة، لاستجلاء معاني التقاء الجغرافيا السورية العراقية «كقفل وباب ومفتاح» بين براري قارات العالم القديم المترامية على شطآن محيطات الهندي والأطلسي والهادئ.

قبل أيام، أعلن العراق على لسان أركان جيشه، وللأمر دلالاته، استئنافاً قريباً للتواصل البري عبر المعابر المتاحة مع سورية. بديهياً، سيلاقي الأمر ما لاقاه خلال عصور مضت من رفض غربي ميطن وعلني، ولاستلماح ذلك، فقد يكون من الحكمة معاينة ما استتبعته عملية تحرير البادية التدمرية: بدءاً بإعادة تهييج القطب البحري الشرقي للبر السوري العراقي عند الخليج العربي، مروراً بتشديد الحصار على قطبه الغربي حيث السواحل السورية المنقلبة من قبضة الغرب، ومن ثم الترويج المتراكم مؤخراً لولادة «داعش» البديلة غرب الأنبار استدراكاً لوظيفته التهديدية الأتلفة شرق الفرات، وصولاً إلى الإعداد النفسي الذي يبشر الغرب من خلاله بتهديدات موضعية مستقبلية ستحقيق بطريق دمشق بغداد، تسهر عليها أشباح على هيئة «جيوب داعشية».

في هذه البيئة المفعمة بتضاد المصالح، سيكون على سورية والعراق الضرب بكمثمة الحاسمة على طاولة المستقبل المتاح أكثر من أي وقت مضى، كشرط لا مفر منه لاستعادة جغرافيتهما المهمشة «قسراً» كأبرز مقاطع التجارة بين قارات العالم القديم، بما في ذلك «طريق الحرير» الجديد وخط العرض ٣٢ الذي تتوزع على جانبيه المنابع التقليدية للطاقة ومساراتها..
لن يمر تلاقح سورية والعراق إلا على جثة النظام العالمي القديم برتمه، وليس نظام القطبية ذا العقود الثلاثة الماضية قسب.. وفي الواقع، ثمة جثة تنفس اليوم بالفعل على حدودهما.

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن المصرف استطاع تسوية نحو ٩٠ بالمئة من ملفات كبرى القروض المتعثرة، وأنه لم يتبق من هذه التسوية من القروض الكبيرة المتعثرة سوى ٥ قروض، وهي قيد البحث والدراسة، في حين باتت كل الملفات التي يعمل المصرف على تسويتها حالياً هي من القروض البسيطة والتي لا تتجاوز قيمها ٢٥ مليون ليرة.
ويبين أنه يجري العمل حالياً على متابعة ملفات القروض المتعثرة وفق كل السبل المتاحة إدارياً وقانونياً، وبالتواصل المباشر مع جميع المقترضين من المتعثرين والتحاو معهم للتوصل لحل مشترك ومناسب.
وفي هذا الإطار بين المدير العام أن المصرف يعمل حالياً على تسوية قرض متعثر تقرب قيمته من مليون يورو، وهو قيد الإنجاز، ويمثل خطوة مهمة في إطار استكمال ملف القروض المتعثرة.
ويبين أن واقع الجدولة وعمليات التحصيل عمل عليها بصورة مكثفة لدفع أصحاب القروض المتعثرة لإجراء



عمليات التسوية والجدولة للقروض المتعثرة، بموجب القانون ٢٦، وقد أثمرت الجهود المبذولة بصورة واضحة في تحسن عدد عمليات الجدولة، ما ساهم في

رفع مستوى التحصيل.

وفي إطار التحصيل وعمليات التسوية والجدولة، بين أنه تم إرسال العشرات من التعاميم الإدارية والنماذج

معظم القروض قيد التسوية حالياً دون ٢٥ مليون ليرة وخمسة قروض كبيرة فقط لم تزل متعثرة

مدير عام «العقاري» لـ«الوطن»: مباحثات لتسوية قرض متعثر بقيمة مليون يورو

التفسيرية لجميع الفروع للقرارات والقوانين، ولاسيما القانون ٢٦ الخاص بعمليات الجدولة والتسويات للديون المتعثرة والمتخلفين عن السداد.
كما تم فتح آصافير تنفيذية جديدة لعشرات الملفات التي كانت مجمدة منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات، وتم تكليف المحامين للمتابعة وتقديم الدفوع اللازمة، وتنفيذ جميع الإجراءات التي تضمن حقوق البنك، لجهة ما يتعلق باسترداد الأموال.

ويبين المدير أن المصرف استطاع في هذا الإطار أن يحقق كسب دعوى كانت شبه خاسرة بالنسبة للمصرف وأن هناك متابعة في موضوع الضمانات والتعامل مع هذا الجانب وفق مصلحة البنك وبعد أن فتح مختلف أشكال التواصل والحوار واتخاذ كل الإجراءات التي يمكن عملها قبل التوجه نحو الضمانات وأن البنك في المحصلة لا ييمه التصرف بالضمانات بقر ما ييمه تحصيل ديونه وتحسينها وخاصة أن الودائع لدى المصرف هي لمصلحة أفراد وجهات مختلفة والمصرف يقوم على توظيف هذه الودائع وفق أنظمة العمل المصرفي وبالمصلحة المصرف معني بحماية هذه الأموال وتحقيق توظيفات مناسبة لها.

تجار دمشق «ينسحبون» من التسجيل «كناجر»!

٤٦ بالمئة من تجار دمشق لم يجدوا انتسابهم للغرفة وخربوطلي: من منعكسات قرار تسجيل العمال في التأمينات

الاجتماعية ليتمكثوا من الحصول على السجل التجاري. وبين خربوطلي أنه من غير المتوقع أن تصل نسبة التجار المنتسبين للغرفة نهاية العام الجاري إلى مئلتها العام الماضي بل سيكون هناك فاقد حدود ٣٠-٤٠ بالمئة.

من جهته، أشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال إلى أنه من المتوقع استمرار انخفاض نسبة التجار المنتسبين للغرفة، مؤكداً أن ذلك سيكون له منعكسات على موارد الغرفة وبالتالي على النشاطات التي تقوم بها، وفقدان الكثير من التجار لحقهم في التسجيل بالغرفة، ما يؤدي إلى حالة من الإحباط في السوق، واليأس لدى التجار، ولقت الجلال إلى تسجيل ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ تاجر في الغرفة خلال الشهر الأخير من العام الفائت، أي قبل صدور التعميم بربط السجل التجاري بالتأمينات الاجتماعية، وفي حال انطبقت عليهم شروط القرار فإن ما يقرب من ٨٠ بالمئة منهم يكونون غير مسجلين.

وأوضح الجلال أن التجار الذين لم يجدوا سجلهم التجاري بعد صدور القرار لم يرغبوا في الجوء إلى الطرق الملتوية المتمثلة في تسجيل أحد أفراد أسرهم كعمال، وهؤلاء لم يعد بإمكانهم ممارسة نشاطاتهم الطبيعية، كما تجمدت مصالح هذه النسبة من التجار، متسائلاً: ماذا يمكن تسمية التاجر الذي زاول مهنة التجارة ٤٠ عاماً لكنه لم يجد سجله التجاري؟
وأضاف: «ما الفائدة من خدمة النافذة الواحدة التي تسهل الإجراءات إذا كان من الصعب الحصول على الأوراق المطلوبة، فهناك تعجيز في ذلك؟».



وأشار إلى تزايد عدد المنتسبين خلال شهر آذار الفائت مقارنة مع شهري كانون الثاني وشباط ما أدى إلى عودة إيرادات الغرفة للارتقاع، ومرد ذلك إلى قدرة الكثير من التجار على تسجيل عمالها في التأمينات والحصول على الأوراق اللازمة، والسبب الأخر يقتل في خدمة النافذة الواحدة ومكتب المتابعة من وهؤلاء تحت المساءة القانونية بسبب المخالفة، لافتاً إلى أن الإجراءات المطلوبة للسجل التجاري ليست بالصعبة، وكذلك التسجيل في التأمينات الاجتماعية، لكن قد يصعب على الأعمال الفردية «محال السمنة وتجارة المرقق» أن يكون لديهم موظف أو عامل.

تصدير- مناقصات- تجارة عامة) حتى الصناعة والخدمات التي تنضوي ضمن مفهوم العمل التجاري؛ يحتاج إلى سجل تجاري، ومن ثم المطلوب أن يكون لديه سجل تجاري، يلزمه التسجيل في غرفة التجارة.
ويبين خربوطلي أن هناك نسبة من التجار الذين لم يحصلوا على سجل تجاري، وهؤلاء تحت المساءة القانونية بسبب المخالفة، لافتاً إلى أن الإجراءات المطلوبة للسجل التجاري ليست بالصعبة، وكذلك التسجيل في التأمينات الاجتماعية، لكن قد يصعب على الأعمال الفردية «محال السمنة وتجارة المرقق» أن يكون لديهم موظف أو عامل.

وفاء جديد

صرح مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي لـ«الوطن» بأن عدد المنتسبين والمسجلين لرؤسهم السنوية في الغرفة انخفض من ٩٧٨٩ تاجراً خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٨/١/٨ ولغاية ٢٠١٨/٢/٢٨، إلى ٥٢٣٢ خلال الفترة ذاتها من العام الجاري (٢٠١٩)، أي بانخفاض نسبة ٤٦,٥٥ بالمئة، بمعنى أن ٤٥٧ تاجراً لم يجدوا انتسابهم للغرفة، فانخفضت وارداتها نتيجة لذلك إلى ٣٦ مليون ليرة هذا العام، من مستوى ١٢١,٧ مليون ليرة العام الفائت.

ووصف خربوطلي تلك النتائج بأنها منعكسات لقرار ربط الحصول على السجل التجاري بتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية، مبيناً أن القرار الذي اقتضى إلزام التجار بالتسجيل للغرفة قبل حصولهم على السجل التجاري كان قراراً إيجابياً جداً، وحقق دعفاً كبيراً لإيرادات الغرفة في مرحلة من المراحل، لكن اليوم أصبح هناك تراجع ملحوظ، مشيراً إلى أنه يمكن تلافي هذا التراجع من خلال تقديم خدمات جديدة ماجورة نوعاً ما، من تدريب ونشاطات وشهادات منشأ في محاولة لاستدراك هذا التراجع والتبني الغرفة ممثلة لأغلب التجار من الشرائح والدرجات والنشاطات كافة.
ولفت إلى أنه وفقاً لقانون التجارة في سورية وضمن تعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فإن كل شخص يمارس عملاً تجارياً (بمفهوم العمل التجاري) سواء كان تجارة (جملة- تجزئة- استيراد-

شكاوى بيع أسطوانة الغاز بسعر زائد رغم البطاقة

الذكية.. ومدير غاز دمشق: مسؤولية التمويل



التي توزع على المعتمدين من التمويل. وأكد علاف أنه بعد تطبيق البطاقة الذكية على توزيع أسطوانات الغاز تم ضبط عملية التوزيع، ولم يعد هناك اتجار واستغلال من البعض بالغاز، مبيناً أن آلية التوزيع مراقبة من فرع الغاز عن طريق الإنترنت، بمعنى إذا تم إعطاء المعتمد ٣٠٠ أسطوانة غاز مثلاً فيسجل على جهاز البطاقة الذكية أنه باع ٣٠٠ أسطوانة غاز.


ولفت علاف إلى أن هناك ازدحاماً على مراكز توزيع البطاقة الذكية للغاز حالياً وخصوصاً منطقة برزة التي لا يوجد فيها معتمدو غاز، حيث هناك سيارات للمحافظة، وعن طريق الجهاز المخصص للبطاقة الذكية يتم تزويد المواطنين بالغاز.

وأكد توزيع ١٥٠ جهازاً مخصصاً للبطاقة الذكية على معتمدي دمشق، لافتاً إلى أن تطبيق نظام التوزيع عبر البطاقة الذكية للغاز بدأ في حلب وطرطوس والسويداء امس، وفي ١٠ نيسان في حمص وحماة، وفي أول أيار في درعا والقنيطرة ودير الزور، إضافة إلى محافظة ريف دمشق، حيث أنه مع بداية شهر أيار سوف تطبق البطاقة الذكية للغاز المنزلي في كل المحافظات السورية.

رامز محفوظ

وصلت شكاوى إلى «الوطن» تفيد بقيام بعض معتمدي الغاز ببيع أسطوانة الغاز المنزلي للمواطنين بمبلغ قيمته ٣٠٠٠ ليرة سورية، علماً بأن السعر المحدد هو ٢٦٥٠ ليرة، أي بزيادة ٣٥٠ ليرة، وذلك بعد تطبيق نظام توزيع الغاز على البطاقة الذكية في دمشق، منذ ٢٥ الشهر الجاري، رغم تأكيدات «محروقات» بأنه بعد تطبيق البطاقة لن يقدر أحد من الموزعين على بيع الأسطوانة بأعلى من سعرها النظامي.

وللتعليق على موضوع الشكاوى تواصلت «الوطن» مع مدير غاز دمشق ورفيها نائل علاف هاتفياً، الذي أكد أنه في حال تالعب بعض معتمدي الغاز بالسعر على المواطن تقديم شكوى إلى التمويل، التي يجب أن تقوم ب جولات ميدانية دائمة على مراكز الغاز لمراقبة عملية التوزيع، مشيراً إلى أن المواطن سوف يحصل على وصل بقيمة الأسطوانة وهي ٢٦٥٠ ليرة سورية، إضافة إلى تاريخ الحصول على الأسطوانة وتوقيت الحصول عليها بعد استلامه أسطوانة الغاز من المعتمد، موضحاً أنه يجب مراقبة سيارة الغاز



PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR- ITB-024-19)

Invitation to Bid

*Empowered lives.
Resilient nations.*

Provision of money transfer services within Der Ezzor Governorate- Syria

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid.

Pre-Bid conference will be on: **7th April 2019 at 11:00 am** in UNDP main office in Mezzeh

Bids shall be submitted by **15th April 2019, 02:00 pm Damascus time.**

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

Or request a hard copy from Procurement Unit, UNDP office in Damascus, Syria. Phone Number:
+ 963 11 6129811 - 15



إعلان استدراج عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR-ITB-024-19

دعوة لتقديم عروض

*Empowered lives.
Resilient nations.*

خدمة تحويل الأموال إلى محافظة دير الزور سورية

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

جلسة توضيحية قبل تقديم العروض ستكون في **7 نيسان 2019 الساعة الحادية عشرة صباحاً بتوقيت دمشق** بمقر المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المزة

آخر يوم لتقديم العروض **15 نيسان 2019، 02:00 بعد الظهر بتوقيت دمشق**

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

أو طلب نسخة مطبوعة من قسم المشتريات، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق، سوريا. رقم الهاتف:
+ 963 11 6129811 - 15